السيولة النقدية في المصارف الاسلامية

الدكتور/ حسين سعيد

الدكتور/ علي أبو العز

المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية
29-2015/7/30 - عمّان

Jordan Islamic Bank

مقدمة

- **تخضع** البنوك الاسلامية لجميع القوانين والتشريعات والقواعد والضوابط والتعليمات والأعراف وأساليب الرقابة التي تخضع لها البنوك التقليدية، رغم الاختلاف البيّن بين تطبيقات البنوك الاسلامية وتطبيقات البنوك التقليدية، كما تطبق عليها تقريباً نفس النسب المالية التي تضعها البنوك المركزية.
- **قامت** البنوك المركزية في بعض البلدان بوضع ترتيبات خاصة بأعمال البنوك الاسلامية.
- **لا تحصل** البنوك الاسلامية على فرص مكافئة لما توفره التشريعات للبنوك التقليدية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:
  - عدم توفير وسيلة شرعية يمكن ان تلجأ اليها عند حاجتها المفاجئة للسيولة النقدية السريعة، لتكون مكافئة للتسهيلات التي تتيحها للبنوك التقليدية، كالسلف النقدية وتسييل الاوراق الحكومية التي تقتنيها.

مقدمة

- **تضطر** المصارف الإسلامية الى الاحتفاظ بجزءٍ من مواردها المالية المتاحة معطلة باستمرار بدون توظيف، مما يؤثر بصورة سلبية على العائد الموزع على المودعين (ورفع كلفة التمويل على العملاء) وعلى ربحية المصرف وعلى الاقتصاد الوطني.
- إن نقص أو زيادة السيولة في المصارف قد يؤدي إلى خسائر أو تحمل أعباء إضافية، وتزداد المشكلة حدةً بالنسبة للمصارف الاسلامية التي تعمل في بيئة متغيرة محاطة بمجموعة من المتغيرات والقيود التي قد لا تتلاءم مع خصوصيتها.
- إن زيادة السيولة تؤثر في تحقيق المصرف للأرباح المستهدفة، بالاضافة إلى تأثيرها في مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدم تشغيل الاموال المتاحة لديه، وفي المقابل يؤثر نقص السيولة على سمعة المصرف ويعطي مؤشراً سلبياً لدى المودعين وطالبي التمويل.
- إن هدف تحقيق الربحية لا يبرر تفريط المصرف في السيولة، الأمر الذي يؤثر على سلامة المصرف واستقراره.

مفهوم السيولة

- **القدرة** على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.
- **احتفاظ** البنك بقدر من ودائع متعامليه في صورة نقدية وشبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقد بدون خسارة كبيرة.
- **قدرة** البنك على مواجهة التزاماته الطارئة دون التعرض لخسائر كبيرة.
- **القدرة** على تمويل الزيادة في الموجودات، والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها ودون تكبد خسائر غير مقبولة (بازل III).

أهمية السيولة

- ضخامة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالمقارنة برأس المال.
- صعوبة التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية.
- رابط هام ما بين الربحية والأمان.
- صعوبة توزيع محفظة موجودات البنك بصورة تراعي السيولة والربحية، لعدم توفر الأدوات والبنية التحتية الكافية (مقارنة بالبنوك التقليدية)
- المرونة في الاختيار وإمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل.
- تعزز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة المودعين والمتمولين والمستثمرين وجميع الاطراف ذات العلاقة بالبنك.
- تمكين البنك من مواجهة الأزمات عند وقوعها ومواجهة متطلبات النمو والتشغيل.

العوامل المؤثرة في السيولة

طبيعة الحسابات

حسابات جارية وتحت الطلب:
شديدة السيولة، متدنية الكلفة، تعيق التخطيط للتدفقات النقدية.

حسابات التوفير:
أفضل من الحسابات الجارية من وجهة نظر السيولة والتخطيط النقدي.

حسابات لأجل:
أفضلها من حيث السيولة والتخطيط للتدفقات النقدية والاستثمار طويل الأجل، إلا أنها أكثر الحسابات كلفة.

الوعي المصرفي

علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة.

تعليمات البنك المركزي

نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي.

نسبة السيولة القانونية.

مصادر السيولة

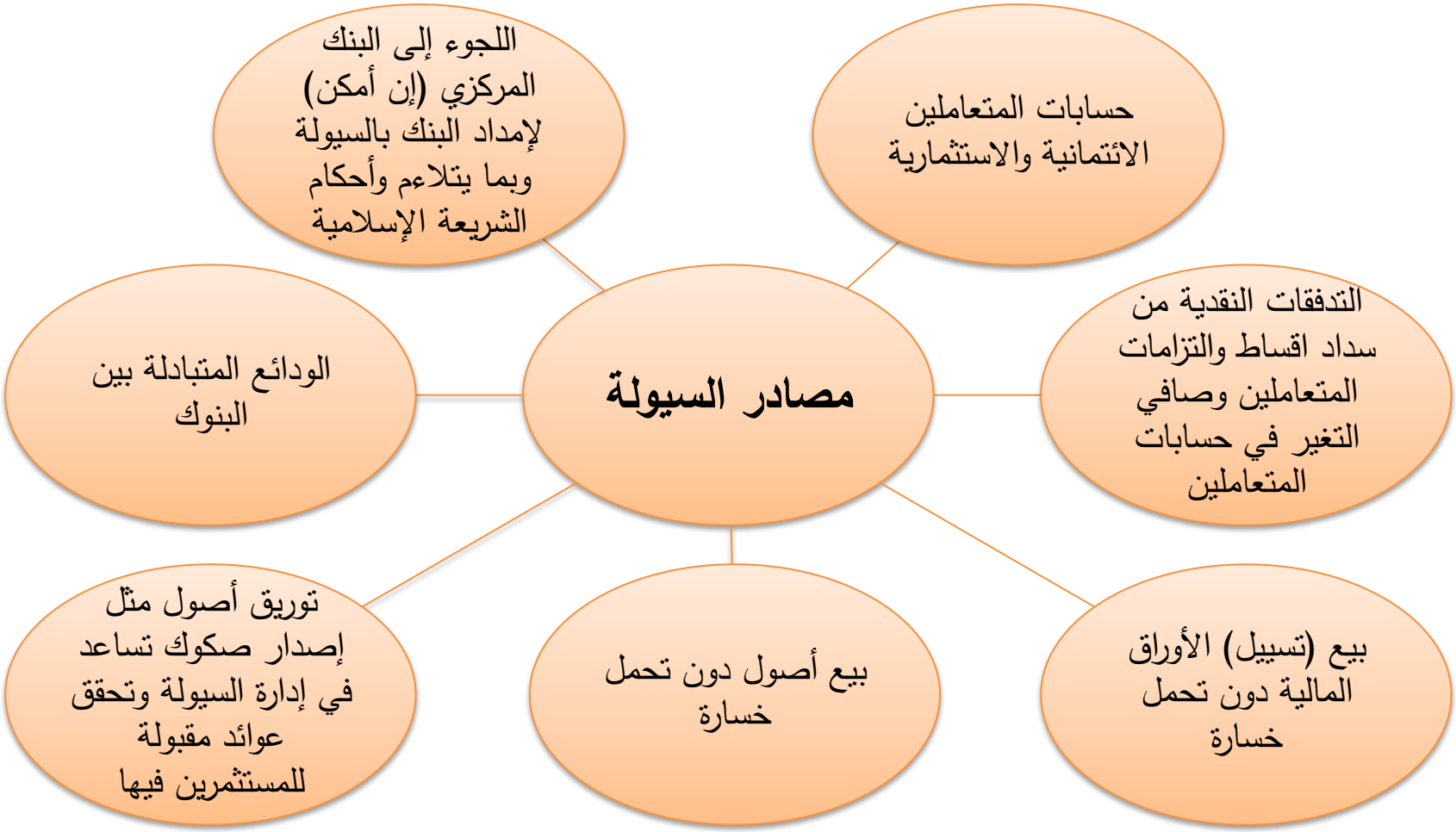

استراتيجيات إدارة السيولة

- استراتيجيات تشمل رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ومن اهم استراتيجيات إدارة السيولة:
  - استراتيجية إدارة الموجودات:

وتقوم هذه الاستراتيجية على الاعتماد على موجودات سائلة، والاقتصار على التمويل قصير الاجل.

  - استراتيجية إدارة المطلوبات:

وتقوم هذه الاستراتيجية على الحصول على السيولة عند الحاجة إليها (كالبنك المركزي مثلاً).

  - استراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات معاً:

يتم المزج بين إدارة الموجودات والمطلوبات لمواجهة متطلبات السيولة.

- وضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها.
- نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة، وإعداد تقارير عنها على أساس دوري.
- قدرة تمويل كافية، مع مراعاة رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأس مال إضافي عند الضرورة.
- الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة ومن خلال الترتيبات الأخرى مثل البيع وإعادة الاستئجار (التصكيك) أو أي طريقة أخرى تحقق الغرض.
- إدارة أزمات السيولة.

العوامل الكمية والنوعية المتعلقة بالسياسة العامة للسيولة

العوامل الكمية

- مدى تنويع الأموال ومصادرها.
- درجة التركز في مصادر الأموال.
- الاعتماد على الأصول ذات السيولة العالية.
- توفر تسهيلات احتياطية للتمويل الخارجي.

العوامل النوعية

- تقييم القدرة العامة للإدارة.
- المهارات الخاصة في كل من إدارة الخزينة والعلاقات المصرفية.
- نوعية نظم المعلومات الإدارية.
- سمعة البنك في السوق.
- رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأس مال إضافي.

مخاطر السيولة

- احتمال تعرض رأس مال المصرف وارباحه للخسارة بسبب عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيدها او عدم الاستجابة لطلبات السحب او طلبات التمويل او عدم امكانية تسييل بعض الاصول لتحويلها الى نقد سائل دون خسارة في قيمتها.
- مخاطر مواجهة الصعوبات في بيع سلع او اوراق مالية بخسارة لتوفير السيولة (AAOIFI).
- الخسائر المحتملة للمؤسسات المالية الاسلامية الناتجة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، او تمويل الزيادة في الموجودات عندما تستحق بدون تكبد تكاليف او خسائر غير مقبولة (IFSB).

مصادر مخاطر السيولة

- تباين أجل الاستحقاق ما بين الموجودات والمطلوبات (التوسع في التمويلات والاستثمارات طويلة الاجل).
- متطلبات السيولة التنظيمية (عدم الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية).
- عدم وجود سوق ثانوية إسلامية لتسهيل إدارة السيولة بين المصارف الاسلامية في جانبي العرض والطلب للادوات المالية الإسلامية.
- عمليات السحب الفجائية لأرصدة حسابات العملاء، طلبات التمويل غير المتوقعة منهم، تعثر المدينين في سداد التزاماتهم المالية، ...الخ.
- عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير.
- عدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة.
- الاعتماد على الحسابات الجارية.

مصادر مخاطر السيولة

- تركزات في مصادر الأموال او استخداماتها.
- الاختلافات الفقهية في عرض وتكييف بعض الصيغ التمويلية الاسلامية بشكل يحد من تنويع المحفظة بما يراعي متطلبات السيولة.
- اللجوء إلى مرابحات السلع الدولية رغم ما تنطوي عليه من مخاطر اضافية مثل مخاطر البلدان ومخاطر سعر الصرف وغيرها.
- عدم وجود أسواق إسلامية متطورة لأجل ادارة السيولة في المصارف الاسلامية.
- وجود قيود شرعية على بيع الديون والتي تمثل نسبة كبيرة من موجودات المصرف.
- عدم التنسيق أو التوفيق بين السيولة والربحية.

قياس مخاطر السيولة/ طريقة سلم الاستحقاق

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية الكفيلة بتغطية الالتزامات المستحقة في أي وقت.
- توزيع استخدامات أموال البنك وبشكل ينسجم مع تركيبة مصادر أمواله من حيث آجال الاستحقاق مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة المودعين.
- دراسة سيولة البنك وفقاً لأسلوب سلم الاستحقاق على مستويين: الدينار الأردني وإجمالي العملات.
- يختلف هذا الأسلوب عن أساليب احتساب السيولة التقليدية بأنه يهتم باستحقاقات التدفقات المالية الداخلة والخارجة أكثر من اهتمامه بالموجودات السائلة المتوفرة لحظة الدراسة.

قياس مخاطر السيولة/ طريقة مؤشرات السيولة

- **نسبة السيولة القانونية.**
  - إن استخدام البنك المركزي لهذه النسبة بوصفها وسيلة فعالة للرقابة على السيولة وتنظيمها واجب شرعي عملاً بالقاعدة الفقهية: «ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب».
- **نسبة تغطية السيولة:**
  - يتم إعداد نسبة تغطية السيولة للتأكد من أنه يمكن تغطية الاحتياجات المختلفة من السيولة لمدة (30) يوماً وتحديد النسبة التي تنتج عن ذلك.
  - تعتبر نسبة تغطية السيولة أحد مؤشرات السيولة حسب متطلبات معيار بازل (III)، وتبلغ نسبة الحد الادنى حسب متطلبات المعيار الجديد (100%) على أن تطبق تدريجياً اعتباراً من عام (2015) بنسبة (60%) حتى تصل إلى نسبة (100%) في عام (2019).
  - نسبة تغطية السيولة تساوي الموجودات عالية السيولة بعد ترجيحها بمعامل تحويل السيولة مقسومة على التدفقات النقدية الخارجة والداخلة.

قياس مخاطر السيولة/ تابع طريقة مؤشرات السيولة

- **نسبة صافي التمويل المستقر:**

- يتم إعداد نسبة صافي التمويل المستقر للتأكد من أن الأصول طويلة الاجل يتم تمويلها من التزامات مستقرة لدى البنك.
- تعتبر نسبة صافي التمويل المستقر أحد مؤشرات السيولة حسب متطلبات معيار بازل (III)، وتبلغ نسبة الحد الادنى حسب متطلبات المعيار الجديد (100%).
- نسبة صافي التمويل المستقر تساوي مصادر الاموال المتاحة مقسومة على المبالغ المطلوبة للتوظيفات طويلة الاجل (بعد ترجيح البنود بمعامل الأموال المتاحة).

قياس مخاطر السيولة/ طريقة الأوضاع الضاغطة

- تعتبر هذه الطريقة احدى ركائز مقررات بازل (II)، ولها أهمية كبيرة في تنبيه الإدارة لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر، وتزويدها بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر غير المتوقعة التي قد تنشأ عن الصدمات المالية الكبيرة.
- إن أهم ما يميز اختبارات الأوضاع الضاغطة أنها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية، التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.
- تُستخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وتحسين إدارة البنك لرأسماله وسيولته.
- تشمل سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً الى الأكثر تأثيراً، وتستخدم النتائج في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام ادوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، ويتم الاخذ بالاعتبار النتائج عند قيام البنك بعملية التخطيط لراس المال بهدف الوصول الى راس المال الذي يتواءم مع استراتيجية البنك وهيكل مخاطره وفي عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية راس المال.
- تستخدم السيناريوهات ذات المتغير الواحد (Single Factor Shocks) عند تقييم مخاطر السيولة، حيث يتم احتساب الاثر على نسبة السيولة القانونية وعلى نسبة السيولة حسب سلم الاستحقاق.

إدارة مخاطر السيولة

- توفير قاعدة بيانات وأنظمة آلية متخصصة تساعد في إدارة السيولة ومخاطرها.
- الموازنة بين الأصول والالتزامات، وتوفير خطة واضحة ومرنة للتعامل مع أية أزمة سيولة، بهدف المحافظة على مستوى متوازن من الأصول والالتزامات.
- تنويع مصادر وتوظيف الأموال واستخداماتها وتوزيعاتها على القطاعات وحسب الآجال، والاعتماد على قاعدة كبيرة من المتعاملين، من خلال توفير عدد مناسب من الفروع والمكاتب.
- تقديم أوعية ادخارية تتصف بالمرونة في شروطها، مع التوسع في تمويل التجزئة.
- التركيز ما أمكن على مصادر الاموال المستقرة، والتركيز على التوظيفات قصيرة الأجل.
- ربط استحقاق مصادر الاموال المخصصة (المقيدة) باستحقاق استثمار تلك الودائع.
- المواءمة بين السيولة والربحية أو بين قراري الادخار والاستثمار.
- الاحتفاظ بتركيبة مثلى من الموجودات النقدية والأوراق المالية تحقيقاً لهدف السيولة الشامل المتمثل بالتوفيق بين السيولة والربحية والأمان.

تابع/ إدارة مخاطر السيولة

- وضع نسب سيولة معيارية قصيرة وطويلة الأجل.
- وضع حدود (سقوف) للتركزات، سواءً للودائع أو آجالها أو مصادرها، وكذلك للتمويلات.
- مراجعة هيكل الودائع من حيث حجم واتجاه الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار.
- فهم التعرض للمخاطر الأخرى ذات العلاقة بمخاطر السيولة ومنها مخاطر الائتمان والسوق ومعدل العائد والسمعة.
- الأخذ بعين الاعتبار تأثير متطلبات المنتجات والخدمات الجديدة على السيولة.
- مراقبة بعض مؤشرات الإنذار المبكر ذات العلاقة بالسيولة.
- وضع خطة طوارئ للحصول على الموارد المالية (خطة تمويل السيولة).

المبادئ الارشادية لإدارة السيولة وفقاً لمعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)

- وضع إطار شامل وملائم لإدارة مخاطر السيولة من اجل الحفاظ على السيولة الكافية.
- على مجلس الادارة وضع مستوى تحمل مخاطر السيولة.
- تحديد ادوار ومسؤوليات مجلس الادارة، والادارة التنفيذية العليا في ادارة مخاطر السيولة.
- تحديد المصادر التي تؤدي الى مخاطر السيولة.
- التأكد من أنّ ممارسة ادارة مخاطر السيولة يتكامل مع ادارة المخاطر الأخرى.
- قياس وتوقع التدفقات النقدية المحتملة داخل وخارج الميزانية.
- الاحتفاظ بهامش إضافي للسيولة، مع مراعاة اوضاع الضغط المحتملة لفترات زمنية طويلة.
- وضع خطة لتمويل الطوارئ.
- تطوير حلول وآليات متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية لأغراض ادارة السيولة.
- وضع آلية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة ولكل عملة.
- وجود نظام معلومات يوفر تقارير دقيقة لمخاطر السيولة وفي الوقت المناسب.
- على الجهات الإشرافية تطوير التعليمات الصادرة للمصارف الاسلامية لإدارة مخاطر سيولتها.
- تقديم معلومات نوعية وكمية دقيقة للجهات الإشرافية والرقابية حول تقييم مخاطر السيولة.
- على الجهات الإشرافية تسهيل إصدار اوراق مالية/صكوك تتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

المبادئ الإرشادية للجنة بازل لإدارة السيولة

- تطوير هيكل لإدارة السيولة.
  - وجود إستراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة، وإطلاع الأطراف ذات العلاقة على هذه الإستراتيجية.
  - موافقة مجلس الإدارة على الإستراتيجية وجميع السياسات الخاصة بإدارة السيولة، والتأكد من التزام الإدارة بالمقاييس الضرورية لمتابعة سيولة البنك وتخفيض مخاطر السيولة.
  - وجود هيكل إدارة لتنفيذ سياسة السيولة وبفعالية.
  - وجود نظام معلومات في البنك جيد لقياس متطلبات مصادر التمويل على أساس مستمر.
- قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية.
  - وجود نظام يقيس باستمرار ويراقب الحاجات التمويلية الصافية.
  - تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة (اختبارات الأوضاع الضاغطة).
  - المراجعة المستمرة للافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة وذلك للتأكد من استمرارية ملاءمتها.

تابع/ المبادئ الإرشادية للجنة بازل لإدارة السيولة

- إدارة طرق الوصول إلى السوق.
  - مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات وذلك من اجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول.
- التخطيط للطوارئ.
  - وضع خطة للطوارئ لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف غير العادية الطارئة.
- إدارة سيولة العملات الأجنبية.
  - وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسة.
  - وضع حدود لفروقات الاستحقاقات بين التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) لعدة مرات خلال فترات محدودة، ومراجعتها باستمرار.

تابع/ المبادئ الإرشادية للجنة بازل لإدارة السيولة

- الضوابط الرقابية على إدارة مخاطر السيولة.
  - بيئة رقابية قوية.
  - إجراءات لتحديد وتقييم مخاطر السيولة.
  - وضع الأنشطة الرقابية مثل السياسات والإجراءات.
  - أنظمة معلومات كافية.
- دور الإفصاح في تحسين السيولة.
  - التأكد من الإفصاح عن السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملاءمتها المالية.

مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بمخاطر السيولة

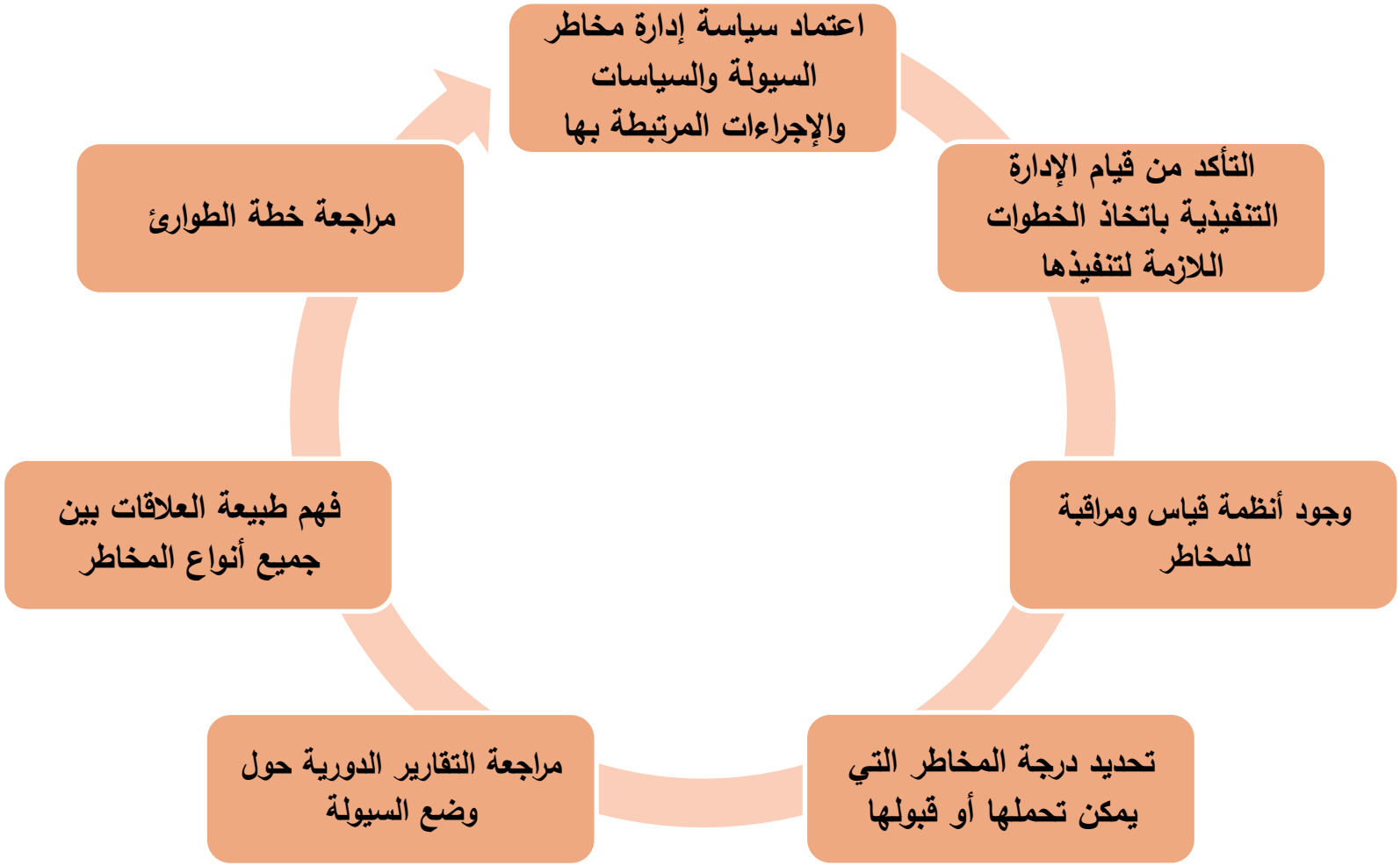

مسؤوليات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمخاطر السيولة

إدارة السيولة في البنك الإسلامي الاردني

- **تحقيق توازن دقيق بين ثلاثة اهداف متعارضة**، وهذه الاهداف هي:
  - **تعظيم** العوائد المالية لأصحاب العلاقة من مساهمين ومدخرين.
  - **المحافظة** على مستوى **سيولة** نقدية كافٍ لمواجهة طلبات السحب من حسابات الودائع.
  - التقليل من **المخاطر** التي قد تتعرض لها عمليات البنك إلى الحدود الدنيا قدر الإمكان، وبالتالي توفير درجة عالية من الأمان للموارد المالية التي تقع تحت تصرفه.

تابع/ إدارة السيولة في البنك الإسلامي الاردني

- وحيث إنه لا يوجد للبنك **ملجأ اخير (Last Resort)** يمكن ان يحصل منه على السيولة النقدية السريعة عند الحاجة إليها، فانه لا مناص من الاعتماد على إدارة متيقظة ومتحفظة للموارد المالية واستخداماتها لتحقيق التوازن المنشود بين الأهداف الثلاث والتخطيط الدقيق للتدفقات النقدية، ويتم الاستعانة في تحقيق ذلك بوسائل وأدوات في مجال تنويع الأسواق والعملاء، ومن أهم ذلك ما يلي:

- الاعتماد على **قاعدة عريضة** من المتعاملين (العملاء) سواء في مجال اجتذاب المدخرات ام في مجال التمويل مما يتيح له تحقيق توازن نسبي في تدفقاته النقدية، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على ذلك:
  - نسبة التسهيلات الممنوحة لأكبر عشرة متعاملين الى إجمالي الائتمان المباشر الممنوح (13%).
  - نسبة إجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال التنظيمي (28.2%).
  - نسبة التركز في الائتمان للغايات العقارية من إجمالي الودائع بالدينار (10.5%).
  - نسبة اكبر عشرة حسابات استثمار مطلقة الى مجموع حسابات الاستثمار المطلقة (4.4%).
  - نسبة اكبر عشرة حسابات جارية وتحت الطلب الى مجموع الحسابات الجارية (3.2%).
  - حسابات العملاء لدى مصرفنا تشكل (89%) من مصادر التمويل المتاحة.
  - حسابات الاستثمار المطلقة تغطي (59%) من الموجودات.

تابع/ إدارة السيولة في البنك الإسلامي الاردني

- ويستعين البنك في تحقيق ذلك بعدة وسائل من أهمها:
  - إقامة شبكة واسعة من الفروع والمكاتب تنتشر في مختلف مناطق المملكة وتتعامل مع مختلف فئات المجتمع على قدم المساواة.
  - توفير أوعية ادخارية تتصف بالمرونة في شروطها وصالحة للتعامل مع الجميع ومهما قلت المدخرات.
  - التوسع في تمويل الافراد.
- توجيه الودائع الكبيرة إلى الأوعية الادخارية الأكثر استقراراً، ففي بداية عمل البنك كان يتم توجيهها إلى حسابات لأجل، وبعد ذلك اخذ البنك بتوجيهها إلى المحافظ الاستثمارية/سندات المقارضة.
- إيداع جزء من موارده المالية بعملات أجنبية كودائع استثمارية لآجال قصيرة لدى البنوك الإسلامية في الخارج و/او الاستثمار في محفظة البنوك الإسلامية و/او في صكوك اسلامية.
- إبرام اتفاقيات ودائع متبادلة مع بنوك أخرى، وبموجب هذه الاتفاقيات يقوم البنك الإسلامي بإيداع مبلغ معين لدى أحد البنوك لمدة محددة، مقابل ان يقوم هذا البنك بالإيداع لديه مبلغاً مماثلاً لمدة مساوية في وقت لاحق. ويمكن ان يكون الإيداع المتبادل لنفس الفترة إذا ما كانت إحدى الوديعتين بالدينار الأردني والوديعة المقابلة لها بما يعادلها من عملة أجنبية.

تابع/ إدارة السيولة في البنك الإسلامي الاردني

- توظيف جزء من موارده المالية في **اسهم الشركات** التي يمكن تسييلها عن طريق بيعها في البورصة بسرعة.
- التركيز في التمويل على عمليات التمويل **قصيرة الأجل** المحدِّدة لمقادير وتواريخ تدفقاتها النقدية بشكل مسبق، كما في المرابحات، وعدم التوسع في **عمليات التمويل والاستثمار طويلة الأجل**.
- إلى جانب كل ذلك، يحرص البنك على الاحتفاظ **بنسبة عالية نسبيا** من موارده المالية على شكل نقد أو ودائع بدون مقابل لدى البنوك، وخاصة لدى البنك المركزي، وذلك تحوطا لطلبات سحب مفاجئة من الودائع، وبمعدلات تزيد عن المعدلات الطبيعية، مما يترتب عليه، التضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الدفاع عن سلامة البنك ومصداقيته. فنسبة السيولة النقديه لدى البنك كانت باستمرار تفوق نسبة السيولة القانونية (احتفاظ المصرف بموجودات سائلة حدها الأدنى (100%) من إجمالي مطلوباته المرجحة، على أن لا تقل موجوداته السائلة بالعملة المحلية عن (70%) من مطلوباته المرجحة بالعملة المحلية).

الخلاصة والتوصيــات

- المطلوب والمأمول هو مزيد من التفهم لخصوصية وطبيعة عمل المصارف الاسلامية، وإدراك طبيعتها التنموية، وفتح آفاق أرحب لتطبيقاتها، لتمكينها من القيام بدورها الطبيعي في عمليات التنمية بالوجه الأكمل.

وهذا يتطلب بالإضافة لما تقدم بذل المزيد من الاستعداد والتأهب والتحوط، ويمكن ان يكون ذلك من خلال:

- أ) مراعاة القوانين والتشريعات المحلية في البلدان التي تعمل فيها المصارف الإسلامية لخصوصية تطبيقاتها.

ب) أن تتضمن التعليمات المنظمة لعمل المصارف الاسلامية تسهيلات مقابلة ومكافئة للتسهيلات المتاحة للبنوك التقليدية، وتكفل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية بالكيفية التي يتم بها التعامل مع الأدوات المالية الأخرى، ولا سيما من ناحية توفير سوق ثانوية لها.

- ايجاد آلية لضخ السيولة النقدية بشكل سريع في المصرف الإسلامي عند الحاجة اليها من قبل البنوك المركزية. ومع ذلك، فانه لا مناص من الاعتماد على إدارة متيقظة ومتحفظة للموارد المالية واستخداماتها لتحقيق التوازن المنشود بين الأهداف الثلاث (تعظيم العوائد، المحافظة على مستوى سيولة كافٍ، والتقليل من المخاطر)، وكذلك التخطيط الدقيق للتدفقات النقدية.

الخلاصة والتوصيــات

- استمرار المصارف الاسلامية في مواكبة كل جديد في مجال تقنيات الصناعة المصرفية، وتطبيقات الصيرفة الاسلامية، وبما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية لهذه البنوك.
- تدريب العاملين على إدارة مخاطر السيولة في المصارف الاسلامية.
- استثمار المصارف الإسلامية الأموال الموجودة لديها في بلدانها، وهذا واجب شرعي واخلاقي لتنمية المجتمعات في الدول التي تعمل فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Hssaifan@islamicbank.com.jo